الحويلة: نحتاج إلى خطة إستراتيجية واضحة لتعظيم إيرادات الدولة

عبدالصمد: 4 مليارات دينار لم تحول من جهات حكومية للاحتياطي العام

الرويعي مترئسا جانبا من الجلسة

■ الإيرادات النفطية تستحوذ على 82% من الإيرادات وإجمالي المصروفات

وزير الخارجية ووزير الأشغال يتابعان مجريات الجلسة

■ عاشور : 39 ألف مخالفة مالية على أجهزة الدولة 19 ألف مخالفة منها تخص وزارة الصحة

اورد كلاما قد يكون بعضه صحيحا والبعض الآخر لا نقبله في حق مدير هيئة الاستثمار، فارجو أن تشطب.

شعيب المويزري: انا لا اتهم الناس بأشخاصهم لكن بصفاتهم ولا يمكن لمجلس الأمة أن يسمح لهم بالاستمرار في عبثهم، يجب الا تقر هذه الميزانيات، تعلق الميزانيات ويفض دور الانعقاد.

صالح عاشور: آلية معالجة ميزانية الدولة بهذا الشكل لا يوصلنا الى الحل الأمثل ولا معالجات صحيحة، وهذا اسلوب عقيم وغير مجد وهو النقد والموافقة وفض الدور، وعلينا ان نجد معالجة ايجابية للميزانية،فبالتالي ليس هناك جدوى من ذلك.

وأضاف: هناك 39 الف مخالفة مالية ونصفها 19 الف مخالفة لوزير الصحة وهذا يضع عليه علامات استفهام كبيرة، ووجود شكاوى مالية وإدارية لقياديين والوزير يقدم فيهم توصية بترقيتهم.

وقال عاشور: بدلا من اتجاه الحكومة للاقتراض العام في ظل أرباح الجهات وصلت إلى 4 مليارات وهي غير محصلة لماذا؟

علي الدقباسي: الكلام المكرر لن يحل المشكلة، نحن بحاجة إلى تطبيق نصف كلام وزير المالية، وأرقام التقارير تختلف عن الواقع، ولا بد من إعادة هيكلة الشان المالي في الدولة بما يحفظ اموال الشعب من العبث والفساد.

د. وليد الطبطبائي: التأمينات الاجتماعية خسرانة والاستثمارات خسرانة وعجز الميزانية وفشل مالي والاستثماري اين دور الحكومة وتروحون للمواطن لتوفير 150 مليون دينار.

وأضاف: انخفاض القيمة السوقية في استثمار بنك اوف امبركا بمبلغ مليار دولار، تشطرتم على البنزين، بيع استثمارات عقارية في لندن بخسارة كبيرة، والاستثمارات كبيرة فلماذا لا يعين لها وزير؟ ضعوا وزيرا خاصا بالاستثمار.

د. خليل عبدالله: منذ 4 سنوات ونسمع عن قضية تدهو اسعار النفط، وبعد 4 سنوات نعيد نفس المفردات ونفس الكلام، نحن نخاطر بمستقبل بلد واجيال قادمة، وهناك عجز كامل ولدينا مشكلة كبيرة ولا يجوز ان نترقب اسعار النفط تتعدل حتى يزول العجز.

وأضاف: لكن اين إجراءات الحكومة في إجراءات تنويع مصادر الدخل؟ القيادات في الدولة كلها قيادات عاجزة، والستة المقبلة سوف تكرر نفس الكلام.

عمر الطبطبائي: هناك حجز مناصب في شركة نفط الكويت، للاتيان بربعهم، ومدير في البتروكيماويات ذو خبرة وكفاءة وما في مفاضلة إلا ويسقطوه فيها.

وأضاف: تذاكر السفر ليست على الخطوط الجوية الكويتية والخسارة للكويتية، شراء رصيد الإجازات وكلها من المال العام وقدمنا اسئلة ولم يقوموا بالرد عليها.

رياض العدساني: رفضنا الميزانية للتامينات الاجتماعية ومعهد الابحاث والمشروعان الجديدان طبق الاصل ولم يتغير منهما شيء، وجهاز المراقبين سجل 218 مخالفة فهناك مخالفات وتسيب في معهد الابحاث، وبالنسبة للتامينات نفس الارقام ولا يوجد إدارة للمخاطر.

وأضاف: بالتالي من باب اولى ان نرفض ميزانيتي معهد الابحاث ومؤسسة التامينات، وهناك انحدار في الأرباح الاستثمارية، فهناك 20 مليار دينار محتجزة في 6 مؤسسات للدولة والدولة اصدرت 8 مليارات سندات يعني الدولة اليوم مقترضة ولا يوجد تنويع لمصادر الدخل.

وقال العدساني: هناك 950 ملاحظة سجلها ديوان المحاسبة و15 الف ملاحظة سجلها جهاز المراقبين الماليين.

أسامة الشاهين: يجب ان يكون توجهنا في المصروفات والإيرادات إلى توخي الحلال والاستثمار الإسلامي، السندات الإسلامية والمصارف الإسلامية كانت متاحة، الحكومة تيممت الخبيث وتركت الطيب، وان لجات فلتلجا إلى الاقتراض الحلال.

وأضاف: الحكومة تطالب المواطن بالتقشف بينما نشاهدها في بند المصروفات تضخمت بمقدار 900 مليون دينار كويتي، و950 ملاحظة لديوان المحاسبة لم تتم تسويتها، ينبغي تثبيت رئيس أصيل لديوان المحاسبة وواجبنا ان نعين رئيسا اصيلا لديوان المحاسبة.

مبارك الحجرف: المشكلة اننا نناقش ميزانيات المؤسسات الأربع المهمة للدولة مع ميزانية الدولة عموما والوقت لا يكفي، وبالنسبة لمؤسسة التامينات يجب تسجيل اعتراضنا عليها وان نقف وقفة جادة تجاه المؤسسة التي تلاعبت باموال الكويتيين وعلى الحكومة التخلص من هذه الإدارة القديمة.

وأضاف: هيئة الاستثمار بها مشاكل وفي شركاتها مثل المشروعات السياحية هناك عدم اكتراث بجميع ملاحظات ديوان المحاسبة والشركة العامة للمطاحن بها احتكار حكومي ولا بد ان يفتح المجال للقطاع الخاص، والميزانية العامة للدولة صرح الوزير ان 9 ٪ فوائد على الميزانية العامة للدولة.

د. عبدالكريم الكندري: اهم نقطة سوف اتكلم فيها إيرادات غير نفطية في الحساب الختامي مليار ونصف والمتوقع مليار و600 مليون في ظل وجود عجز 7 مليارات، فمن اين الحكومة ستوفر اموالا في السنوات المقبلة؟

وأضاف: المصروفات غير نفطية هل معنى ذلك اننا سوف نتحول إلى دولة مقترضة سنويا؟ لان الدولة تصدر سندات؟

وقال الكندري: الاقتصاد العالمي متراجع فمن اين ستمول الحكومة مشاريع الإسكان والصحة؟ كيف ستستمر الدولة في المستقبل في ظل المليار و600 مليون ايرادات غير نفطية، تقليل المصروفات والاستدانة ليس حلا بل يجب تنويع مصادر الدخل.

خالد العتيبي: مع انخفاض اسعار النفط ادى الى وجود عجز، لذلك الحكومة عاجزة في تنويع مصادر الدخل، ومن الخطأ القادح الاعتماد على النفط كليا.

الدلال يلقي كلمته

وأضاف: ديوان المحاسبة رصد 291 ملاحظة على اداء الشركات النفطية تم تسوية 76 فقط بمعنى عدم وجود جدية في تسوية ملاحظات ديوان المحاسبة، والهيئة العامة للاستثمار خسرت الملايين بسبب الأخطاء الواضحة في القرارات الاستثمارية.

سعدون حماد: إيرادات الدولة تعتمد على النفط والاستثمارات ولدينا خسائر فيهما ولدينا عجز 8 مليارات، استمرار الخسائر في قطاع التكرير بما يوزاي 405 ملايين دينار.

وأضاف: هيئة الاستثمار خسائرها6مليارات و865مليون دينار وضمن المخالفات لديوان المحاسبة في هيئة الاستثمارات

■ الدقباسي: يجب إعادة الهيكلة المالية للدولة لحفظ أموال الشعب من العبث والفساد

■ خليل عبدالله: نحن نخاطر بمستقبل الأجيال القادمة إذا استمر الاعتماد على الدخل النفطي

هو تعويض شخص واحد يدير 3 مليارات دولار ومحفظة اخرى بمليار جنية استرليني.

وتساءل حماد :حقلا الوفرة والخفجي لم يعملان فما السبب في ايقافهما؟

ثامر السويط: احد اهم مبادئ الميزانيات هو الموازنة وبخصوص موازنة هيئة الاستثمار 60 مليونا في المصروفات وملخص جدية الهيئة فهي غير جادة على وصف ديوان المحاسبة، وهيئة الاستثمار لا تحترم المجلس ولا النظام الرقابي في الدولة.

عبدالله فهاد: من يرى مثل هذه الملاحظات على ميزانية الدولة يدرك انه لا توجد اي نية للإصلاح، إذا ارادت الحكومة الهروب من هذا الواقع وإخفاء فشلها الذريع راحت إلى جيب المواطن حتى تشغله.

وأضاف: هناك تعديا صارخا على اموال الدولة، ولا توجد احترام لقوانين الدولة، هناك 39 الف مخالفة تركزت في 3 وزارات فقط، والمبالغ المصروفة تجاوزت الـ 8.3 مليارات وهناك كثير من الجهات الحكومية احتجزت قرابة الأربعة مليارات، وأبرز الملاحظات تضارب المصالح.

خليل الصالح: هناك 42 الف مخالفة من جهاز المراقبين و2000 ملاحظة مسجلة من قبل ديوان المحاسبة.

وأضاف: في مكتب لندن ليس به من يمثل ديوان المحاسبة والتقارير تاتي من هناك معلبة ولا بد من تعيين شخص من المراقبين الماليين موجودين هناك.

وقال الصالح: محطة الزور الشمالية، بها تجاوزات فنية عديدة، مناقصة الزور الشمالية اذا تم ترسيتها فجهز نفسك للمنصة.

محمد الدلال: لدينا مشكلة تتعلق بآلية نظر المجلس في الميزانيات والحسابات الختامية، وحجم المخالفات من ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين كبير جدا ولا نعرف مدى جسامتها، فنحن بحاجة الى تعديل في اللائحة الداخلية لكيفية التعامل مع الميزانيات.

عدد الملاحظات تؤكد الفشل الإداري في إدارة مالية الدولة وعدد من الجهات تجاوزت الميزانية المعتمدة دون وجود مستندات صرف.

عدنان عبدالصمد: في ميزانية الدولة العامة نوهت اللجنة ان الصحة والخارجية والدفاع والتعليم العالي تعاني من الخلل المثبت في التقارير الرقابية والأموال وصلت إلى المليارات.

صفاء الهاشم: دولة الرفاه تستمر بشرط ان ينتبه سمو رئيس الوزراء الى الملاحظات الواردة من ديوان المحاسبة او جهاز المراقبين المالية، وهناك تكرار مخالفات واخطاء بشكل سنوي.

وتساءلت الهاشم: لماذا تدهور اداء مؤسسة التامينات؟، نحن لدينا مصدر دخل وحيد، اين قانون الحوكمة، ما طبيعة الاستثمار، المواطن لا يريد أموالا بل يريد خدمات.

صلاح خورشيد: مركزية العمل في الصناديق غير جيدة، وافضل ان يكون في كل جهة صندوق، وليكون هناك مجلس إدارة مشكل، والمصاريف تقل وأتعاب محفظة في صندوق 25 مليونا وارباحها 21 مليونا.

وأضاف: منهجية اعداد الميزانية العامة للدولة غير صحيحة، العجز في العام السابق كان 5.7 مليارات، والعام الحالي 7.8 مليارات، والعجز يزيد والدولة احادية الدخل، الأبواب تزداد ونرى خريجينا لا يوجد لهم مكان.

حمدان العازمي: نفس المخالفات مكررة، وسنصدق على كل الميزانيات بنفس الطريقة هذا العام والعام التالي، الوزراء لا بد ان يحاسبون القياديين المتجاوزين الذين يعينون بالباراشوتات وعدم تسكين الوظائف الشاغرة الموجودة.

وأضاف: الحكومة تبيع الوهم ولن نرى اصلاحا طالما نهج الحكومة لن يتغير.

مبارك الحريص: منذ شهر تم تطبيق نظام جديد في هيئة الاستثمار ولم تتعد القيمة السوقية 5 – 6 مليون دينار.

وأضاف: مؤسسة التامينات لا بد ان يتعهد الوزير بتلافي هذه الملاحظات واخطر ما يواجه الاقتصاد المالي للكويت هو اعتماد الكويت على مصدر النفط كمصدر احادي ووحيد وهذا مدمر للسياسة المالية المستقبلية، واتمنى ان تؤخذ ملاحظات النواب بعين الاعتبار.

محمد الهدية: هيئة الاستثمار بها مخالفات وهدر للمال العام بشكل كبير، الاستثمارات الخارجية الذراع الثاني لدخل الكويت بالصناديق السيادية، لكن الشركات المحلية التي تملكها هيئة الاستثمار هي التي تسبب الخسائر. واضاف: 201 مليون حملتها شركة المشروعات السياحية على ميزانية الدولة، ومكافآت تصرف لرئيس مجلس الإدارة دون وجه حق.

■ الحجرف: مؤسسة التأمينات الاجتماعية تلاعبت بأموال الكويتيين وتحتاج إلى وقفة جادة

الطبطبائي يلتقط صورا للجلسة الختامية

الحجرف خلال مداخلته